مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٤

الإثنين، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كيسليتسا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦) (S/2017/592)

التقرير الخامس عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2017/596)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦) (S/2017/592)

التقرير الخامس عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2017/596).

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/592، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦)، والوثيقة S/2017/596، التي تتضمن التقرير الخامس عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): في ١٠ تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء العبادي تحرير الموصل، وعزا الفضل في تحقيق النصر إلى تخطيط وتنفيذ قوات الأمن العراقية بوصفها القوة القتالية الوحيدة الموجودة في الميدان. وإذ أشاد بقوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي، وكذلك قوات البشمركة والمتطوعين من القبائل والسكان المحليين، وجه أيضا الشكر لجميع البلدان التي قدمت الدعم إلى العراق في الحرب على الإرهاب.

نتوجه بدعواتنا ومواساتنا إلى جميع القتلى والجرحى، المدنيين والعسكريين على السواء، وإلى أحبائهم. من المهم أن تتلقى أسر الشهداء والجرحى الدعم اللازم.

ووفقا لتوجيهات رئيس الوزراء العبادي اتسمت عملية التحرير بجهد استثنائي من جانب قوات التحرير وشركائهم الدوليين لإنقاذ وحماية السكان المدنيين. وباعتماد مفهوم عمليات إنساني، قلصوا الخسائر والمعاناة بين صفوف المدنيين. كما أظهروا استعدادا لإخضاع أنفسهم والآخرين للمساءلة عن أي انتهاكات.

وفي تناقض صارخ، أظهر إرهابيو داعش التجاهل المطلق للأرواح البشرية والحضارة. فقد فخخوا ودمروا المنازل والهياكل الأساسية، فضلا عن المعالم الدينية والثقافية، بما في ذلك معلم بارز من معالم الحضارة الإسلامية، هو الجامع النوري الكبير ومنارته الحدباء. وتعمدوا استهداف المدنيين، وقصفهم بشكل عشوائي في المناطق المحررة، واستخدامهم كدروع بشرية، واحتجزوهم في منازلهم واستخدموا القناصة فوق أسطح المنازل لقتل الناس – النساء والأطفال والرجال – الذين يحاولون الفرار بحثا عن الأمان. قتلوهم باستخدام المفجرين الانتحاريين، ومنهم إناث وأطفال غسلت أدمغتهم، بما في ذلك في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.

وراح أيضا ضحية القتال في الموصل العديد من الصحفيين المحليين والدوليين. لم تذهب تضحياتهم سدى؛ وسائط الإعلام الحرة والنزيهة ضرورية لحماية المصلحة العامة وكفالة القدر اللازم

من الشفافية والمساءلة. وهنا أود أن أنوه بإمكانية الوصول التي أتاحتها السلطات العراقية، بما في ذلك سلطات منطقة كردستان، لممثلي وسائط الإعلام الوطنية والدولية خلال حملة الموصل.

لا ينبغي لعملية تحرير الموصل التاريخية أن تحجب حقيقة أن الطريق أمامنا صعب للغاية. استعادة الأراضي المتبقية التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم داعش في أجزاء أخرى من محافظتي نينوى والأنبار؛ في الحويجة، ومحافظة كركوك؛ وجيوب في المحافظات الأخرى لن تكون سهلة. وعلاوة على ذلك، فإن أنصار داعش يواصلون أنشطتهم الإرهابية البشعة ضد المدنيين في العراق وخارجه.

ويرافق التحرير عمليات إزالة الألغام وبسط الاستقرار والتعمير من أجل تمكين عودة المشردين داخليا فضلا عن القضاء على خلايا داعش والعصابات الإجرامية والميليشيات التي تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة. إنفاذ القانون والنظام وسيادة القانون والعدالة والمساءلة، فضلا عن الإصلاحات والحكم الرشيد والتنمية، بما في ذلك في المناطق الجنوبية، أمر بالغ الأهمية أيضا.

ولترجمة مكاسب الانتصار العسكري إلى الاستقرار والأمن والعدالة والتنمية، سيتعين على الحكومة أن تفعل كل شيء ممكن لتمكين الناس من أن ينعموا مجددا بحياتهم في أمن وكرامة. ولتحقيق ذلك، سيظل العراق بحاجة إلى قدر كبير من الدعم الإقليمي والدولي. فالانتصار لا يمكن تحقيقه بمجرد دعم الحملة العسكرية.

ومن المشجع أن الجولة الإقليمية التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء العبادي في حزيران/يونيه في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية والكويت أكدت استعداد تلك البلدان على مواصلة وتعزيز دعمها. وأشيد بجميع شركاء العراق، بما في ذلك البلدان المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة داعش، ونحثهم على مواصلة مساندة العراق وشعبه وعلى الاستمرار في تقديم الدعم.

وإلحاق الهزيمة النهائية بداعش لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حلول شاملة والاستجابة لمظالم الشعب العراقي واحتياجاته وتطلعاته. وإجراء مصالحة وطنية ومجتمعية جزء لا يتجزأ من جهد شامل أوسع نطاقا لتحقيق الوحدة والاستقرار والازدهار في الأجل الطويل.

وأشيد بالتوجيه الذي قدمه رجال الدين التابعين للمرجعية العراقية الذين شددوا، في مواعظهم، على أن العراقيين بحاجة إلى الاستفادة مما حدث في السنوات التي سبقت ظهور داعش ومعالجة المشاكل التي طال أمدها. وعلاوة على ذلك، ذكروا أن استخدام العنف والقمع والطائفية كوسيلة لتحقيق غاية معينة لا يؤدي سوى إلى الدمار ويترك البلد عرضة لتدخل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بحيث لا يوجد هناك أي رابح والعراق أول الخاسرين؛ وأن جميع الذين من هم في مواقع السلطة والحكومة ينبغي أن يعملوا وفقا لمبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو المذهب أو العرق أو الجنسية. وإذا نُفذ هذا النهج بصرامة، فإنه سيمكن من استعادة ثقة الناس في الحكومة والمؤسسات. كما أشارت المرجعية العراقية في بياناتها إلى ضرورة مكافحة الفساد المالي والإداري، ونظام الحصص القائم على الانتماء الحزبي والطائفي، وضمان معايير الكفاءة والمهنية في تعيين المسؤولين الحكوميين.

وتلتزم الأمم المتحدة بمواصلة تيسير عمليات التسوية والمصالحة المجتمعية على الصعيدين الوطني والشعبي، بالتنسيق الكامل مع حكومة العراق وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب، لمعالجة شواغل جميع العناصر والطوائف والجماعات والمواطنين بطريقة عادلة ومنصفة.

وفي اجتماع عقدته في ٧ حزيران/يونيه الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، برئاسة الرئيس بارزاني، اتخذ قرار لإجراء استفتاء في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن مسألة: ”هل تريد

أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكردستانية المتنازع عليها خارج إقليم كردستان الإدارة دولة مستقلة؟“و في ١١ تموز/يوليه، كرر الرئيس بارزاني، خلال خطابه أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، العزم على إجراء الاستفتاء على النحو المقرر، في الوقت الذي أصر فيه على أن الاستفتاء لم يعارضه أي بلد بوضوح.

وينبغي ألا نمضي قدما بشأن هذه المسألة الهامة بدون تفاهم مشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وتمشيا مع توصيات الأمين العام غوتيريش، أحث كلا الطرفين على الدخول في مفاوضات بدون مزيد من التأخير، بروح من الشراكة الحقيقية واستنادا إلى الدستور، بغية التعجيل بإيجاد أرضية مشتركة وخارطة طريق لمعالجة هذه المسألة والمواضيع الحاسمة الأخرى، ولا سيما تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور بشأن الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك وضع كركوك، والمسائل المتعلقة بالميزانية، والنفط وتقاسم الإيرادات، والمجالات والمبادئ الأخرى التي تحدد العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. فغياب الحوار السياسي والمفاوضات الجدية يمكن أن يحول تضارب المصالح إلى نوع مختلف من النزاعات.

والعراق على مشارف إجراء عمليات انتخابية معقدة، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق، خلال هذا العام وفي العام المقبل. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أفادت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنها لن تكون قادرة على إجراء انتخابات مجالس المحافظات في الموعد المقرر في ١٦ أيلول/سبتمبر. ومن الأهمية بمكان أن تُتخذ جميع التدابير اللازمة لكي نكفل، أولا، عقد انتخابات مجلس النواب التي ستعقد في موعد أقصاه أيار/مايو ٢٠١٨، حسب ما يقتضيه الدستور، وثانيا، تأجيل انتخابات مجالس المحافظات.

وبلغ العدد التراكمي للأشخاص المشردين منذ أن بدأت العمليات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر الآن نحو مليون شخص، رغم أن معدل فرار الأشخاص من القتال قد تباطأ في الأسابيع الأخيرة.

وفي إطار آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلق أكثر من ١٠٥٠ مشروعا أو تم إنجازها في ٢٣ من المدن والمقاطعات المحررة في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك. والآن بعد أن تم تحرير الموصل على نحو كامل، سيتم توسيع نطاق المشاريع هناك بصورة كبيرة.

ومما يثير القلق بوجه خاص تزايد المشاعر الشعبية تأييدا لإنزال العقاب الجماعي بالأسر التي تعتبر مرتبطة بداعش. وفي جميع أنحاء البلد، فإن العراقيين الذين يُعتقد أن لهم صلات بداعش يخضعون بشكل متزايد للإخلاءات ومصادرة المنازل وغيرها من تدابير الانتقام والثأر. وقد أوصت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأن يتخذ رئيس الوزراء خطوات عاجلة، في إطار صلاحياته، للحفاظ على سيادة القانون والنظام ووقف أعمال الإخلاء والانتقام.

وقد أولت البعثة الأولوية للمساءلة بغية إنصاف الأفراد المتضررين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في النزاع المسلح الجاري. ونظرا لاتساع نطاق الجرائم الخطيرة، فإن البعثة تتبع استراتيجية على الصعيد الوطني بغية تمكين المحاكم المحلية لها من ممارسة ولاية قضائية على الجرائم الدولية. ومن شأن ذلك أيضا أن يكمل المبادرات الدولية الرامية إلى جمع الأدلة بشأن أخطر الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبنهاية الكفاح للقضاء على داعش، تقوم الأمم المتحدة بإعادة تنظيم استجاباتها للعنف الجنسي مع التركيز على دعم ضحايا العنف الجنسي في الاندماج من جديد في مجتمعاتهن. وأرحب بتجديد التزام حكومة العراق بضمان تنفيذ البيان المشترك وخطة العمل الوطنية.

وقد تواصلت الأمم المتحدة، على أعلى المستويات، مع كبار المسؤولين العراقيين بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ومن المتوقع أن توفر اللجنة منتدى لتنسيق استجابة السلطات العراقية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك تقديم التقارير العرضية عن تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات الموالية للحكومة. وعلاوة على ذلك، نحث حكومة العراق على كفالة إحالة الأطفال الذين تعتقلهم قوات الأمن، بما في ذلك بالتهم المتصلة بالإرهاب، إلى مؤسسات الأحداث.

وتواصل البعثة العمل مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أعاقته القيود المفروضة على التمويل. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يتعهدوا بتقديم الدعم خاصة إلى البرامج المتخصصة المعنية بالنساء والأسر المعيشية التي تعيلها نساء.

وقد كانت مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة أحد المواضيع الرئيسية للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العبادي إلى الكويت في ٢١ حزيران/يونيه. وفي اجتماع مع أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ناقش الطرفان وسائل تسوية جميع المسائل المعلقة المتصلة بالغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وفي ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو، والعراق، لأول مرة في ١٤ عاما، استضافت بغداد بنجاح الدورة التاسعة والتسعين للجنة الفرعية التقنية للآلية الثلاثية الأطراف، والدورة الرابعة والأربعين للجنة الثلاثية. وأؤيد البيان (SC/12870) الصادر عن مجلس الأمن، في ١٤ حزيران/يونيه، الذي يدعو العراق والكويت إلى أن يقوما بمواصلة تعاونهما من خلال الآلية الثلاثية والتعويل على الالتزام الثابت والعمل واعتماد سبل جديدة ومبتكرة لإحراز التقدم بشأن هذا الملف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة والحافلة بالمعلومات وأن أشكره وأعضاء فريقه بالكامل على عملهم المستمر في سياق ميدان عمليات صعب مثل العراق.

تدرك أوروغواي العمل الشاق الذي يضطلع به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق، والذي مكنهما من معالجة مختلف حالات الطوارئ التي يواجهها البلد. وقد أظهر مجلس الأمن ثقته بهذه العملية يوم الجمعة عندما اتخذنا بالإجماع القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، القاضي بتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، حتى تموز/يوليه ٢٠١٨.

بعد تسعة أشهر من المعارك العنيفة والجلسات العديدة للمجلس، سمعنا أخيرا خبر تحرير الموصل بعد أن كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي لمدة ثلاث سنوات. وتهنئ أوروغواي الحكومة العراقية على شجاعتها وجهودها الكبيرة في تلك الحملة، وكذلك على هذا الإنجاز الهام، الذي لا يشكل انتصارا لشعب وحكومة ذلك البلد فحسب، ولكنه أيضا خطوة كبيرة إلى الأمام في الكفاح ضد الإرهاب الدولي.

وبلدي على ثقة بأن هذا الإنجاز الهام للغاية الذي تحقق ضد داعش، والذي يجب المحافظة عليه دون ترك اليقظة والحذر، يمكن أن يكون بمثابة خطوة حاسمة في الهزيمة الدائمة لتلك الجماعة التي ارتكبت فظائع لا تُحصى وعاملت السكان الخاضعين لسيطرتها بوحشية منذ ظهورها في عام ٢٠١٤. ومن

الجدير بالذكر أن أبناء الشعبين العراقي والسوري عانوا فظائع لا يمكن تصورها، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وربما حتى أعمال إبادة جماعية، ارتُكبت ضد الأقليات الدينية، وأبرزها، ولكنها ربما لا تكون الوحيدة، طائفة الأيزيديين الذين تعرضوا لحملة إبادة وحشية.

وكما ذكر المجلس بأكمله في البيان الصحفي المؤرخ ١٣ تموز/يوليه (SC/12911)، فقد حان الوقت للإعراب عن تعازينا في مئات الآلاف من العراقيين والسوريين وأبناء الجنسيات الأخرى الذين سقطوا ضحايا لجرائم تنظيم داعش التي يجب ألا تظل بلا عقاب تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نشير أيضا إلى أن تنظيم داعش لم ينشأ من فراغ، بل كان بالأحرى نتاج سلسلة من الأحداث المؤسفة، التي كان أولها غزو العراق في عام ٢٠٠٣ والذي افتقر إلى كل من الشرعية المتعددة الأطراف ودعم المجلس. وأدى هذا، بدوره، كما نعلم جميعا، إلى سنوات طويلة من الحرب الأهلية الطائفية التي خربت البلد. وعلاوة على ذلك، تفاقمت الحالة بسبب الدعم الأيديولوجي والمالي والعسكري والدعم بقوات لتنظيم داعش من جانب بعض البلدان من المنطقة وخارجها على السواء. ويجب أن تكون روح مكافحة الإرهاب والتضامن مع الشعب العراقي أولوية قصوى في هذه المرحلة. فلنتعلم من أخطاء الماضي بغية عدم تكرارها.

لقد ترتب على تحرير الموصل الآن مهمتان جسيمتان يجب على حكومة العراق التصدي لهما في المستقبل القريب، بدعم من الأمم المتحدة، وهما، إعادة بناء المدينة تدريجيا وعودة مئات الآلاف من النازحين، الذين سيجد الكثيرون منهم منازلهم مُدمرة والخدمات الأساسية مفقودة. في يوم الخميس الماضي، رأينا على شاشات التلفزيون طفلة صغيرة تُدعى حنان في مستشفى للأطفال بالموصل يفتقر إلى أبسط الخدمات، حيث توفيت نتيجة حالة فشل كلوي قابلة للعلاج تماما. ونشجع الحكومة العراقية على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، مثلما فعلنا في مناسبات أخرى في الشهور الماضية في أثناء هجومها في الموصل، لكي يتسنى لها مساعدة الملايين من الناس الذين عانوا من الحرب والإرهاب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة حملة إصلاح الحكومة العراقية لإيجاد حلول سياسية طويلة الأمد تساعد على مكافحة التطرف وتضمن استقرار البلد بغية منع تكرار ظاهرة مثل داعش.

ويجب على القادة السياسيين التغلب على انقساماتهم التاريخية والريبة بغية إبرام اتفاق واسع للمصالحة الوطنية، يمكن أن يطوي صفحة سنوات المعاناة الطويلة للشعب العراقي بسبب الانقسامات الطائفية والدينية. ونؤكد مجددا أنه يجب شن الحرب ضد آفة الإرهاب في إطار القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتنسيقها في الأمم المتحدة لمنع حدوث فظائع مماثلة لتلك التي ترتكبها تلك الجماعات.

ويسعدنا أن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة تدعو إلى تمكين المرأة في المستقبل القريب للبلد. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة العراقية إلى تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة ومعالجة المشكلة الملحة المتمثلة في استخدام العنف الجنسي في حالات النزاع كأسلوب حرب وكعمل إرهابي.

اليوم، يفتح العراق فصلا جديدا بالغ الأهمية في تاريخه. والنصر على داعش لن يكون كافيا إذا لم تحرز السلطات العراقية تقدما على صعيد مكافحة الفساد والمشاركة السياسية للمجتمع المدني وممارسة جميع المواطنين العراقيين لحقوقهم. وهذه السلطات مسؤولة، بدعم من البعثة والمجلس، عن توطيد الإصلاحات المتفق عليها حتى ليتسنى جعل العراق بلدا عصريا بقدر أكبر وأكثر شمولا وسلاما.

السيد كيسليتسا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل الخوض في موضوع مناقشة اليوم، أود أن أوجه انتباه زملائي الجالسين إلى هذه الطاولة إلى أن العالم يحتفل اليوم، ١٧ تموز/

يوليه، باليوم العالمي للعدالة الدولية. وفي نفس هذا اليوم أيضا قبل ثلاث سنوات، علم العالم بإسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17. واليوم، فإن قلوبنا مع أسر وأحباء جميع ضحايا تلك المأساة، ونصلي من أجلهم. كما أننا نقدر اهتمام الأمين العام بالمسألة في بيانه اليوم بمناسبة هذه الذكرى الحزينة. ولضمان تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة الجناة، اتُخذت خطوات هامة في الآونة الأخيرة. ففي ٥ تموز/يوليه، جرى إبلاغ رئيس مجلس الأمن والأمين العام، من خلال الوثيقة S/2017/580، بالقرار المشترك لبلدان فريق التحقيق المشترك مقاضاة ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة في هولندا. وفي ٧ تموز/يوليه، وقعت أوكرانيا وهولندا معاهدة ثنائية بشأن التعاون القانوني الدولي في ما يتعلق بإسقاط طائرة الرحلة MH-17. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لقرار المجلس ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يطالب جميع الدول بالتعاون التام في الجهود المبذولة لتحقيق المساءلة.

بخصوص الموضوع قيد النظر اليوم، نلاحظ بارتياح كبير أنه تحقق إنجاز هام للغاية في تحقيق استقرار العراق بفضل تحرير الموصل مؤخرا. ونجاح حكومة العراق، جنبا إلى جنب مع قوات التحالف، في عمليتها العسكرية هو تطور جدير بالترحيب طال انتظاره.

ونأمل أن يؤدي هذا الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تسريع القضاء عليه نهائيا في المنطقة.

ولكن تلك المكاسب تحققت بثمن باهظ للغاية لأنه كان للعملية آثار خطيرة على المدنيين في المنطقة. ولا تزال الحالة الإنسانية في المدينة المحررة سيئة، لأنه جرى تدمير قسم كبير من مدينة الموصل ولا يزال عدد كبير من الناس محاصرين في المدينة القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في محيط المدينة تحد خطير آخر يتمثل في ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي يرغبون في العودة إلى ديارهم، والذين لم يبق لهم في بعض الحالات أي شيء للعودة إليه. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة العراق على العمل مع شركائها لتنفيذ مبادرات لمرحلة ما بعد التحرير بهدف إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتركيز على المصالحة الوطنية وتيسير عودة المشردين داخليا بصورة آمنة وطوعية إلى منازلهم. إننا ندرك مدى الصعوبات المرتبطة بهذه المهمة الجسيمة، ونأمل أن تتلقى الحكومة العراقية المساعدة والدعم اللذين تحتاجهما بشدة لحشد الموارد اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

ومما يشجع أوكرانيا التزام أصحاب المصلحة العراقيين الذين يعملون بلا كلل في عملية للمصالحة الوطنية ترمي إلى توحيد شعب العراق بغض النظر عن العرق أو الدين. ولا يمكن سوى لجهود المصالحة الوطنية الشاملة تضميد جراح البلد والمساعدة على التوصل إلى تسوية وطنية دائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة مساءلة جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد السكان المدنيين أثناء النزاع. ولا يمكن أن يكون هناك مكان لعدالة المنتصر، والتي يمكن أن تقوض عملية المصالحة الوطنية. ونشدد أيضا على أهمية قيام حكومة العراق، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وشركائها الدوليين، بإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن، بهدف إنشاء قوات مدربة ومحترفة للدفاع والأمن، تقوم بواجباتها على أساس مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وهذا جانب بالغ الأهمية لأنه سيساعد على منع وقوع أعمال العنف الطائفي في المنطقة وتجنب تكرار الأحداث التي وقعت في مدينتي الرمادي والفلوجة بعد تحريرهما.

وأخيرا، أود أن أقول إنني أعتقد أن حكومة العراق ستعلن في المستقبل القريب هزيمة تنظيم داعش النهائية على الأراضي العراقية في هذه القاعة، وهو أمر سنرحب به جميعا بكل سرور.

السيد إنشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد يان كوبيش، الممثل

الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطته الإعلامية، ونؤكد له دعمنا الكامل له في تنفيذ المهام الموكلة إليه. ونشعر بالامتنان أيضا للدور الرئيسي الذي اضطلعت به البعثة، فيما يخص الوفاء بولايتها، التي جددناها للتو باتخاذ القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) بالإجماع في ١٤ تموز/يوليه. ونحثها على مواصلة عملها في مجال تنسيق وتشجيع الحوار بهدف تعزيز عملية السلام والمصالحة في العراق.

ورحبنا بإعلان الحكومة العراقية في ١٠ تموز/يوليه تأكيد تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش. ونشيد بالقدر الكبير من الشجاعة والتضحية والتصميم من جانب قوات الأمن وشعب العراق بصفة عامة في الكفاح من أجل القضاء على وجود تلك الجماعة الإرهابية في بلدهما نهائيا. ونشيد أيضا بالتدابير الاحترازية والحمائية المؤقتة التي اتخذتها قوات الأمن العراقية في حملتها ضد داعش،من أجل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونود أن نؤكد أنه ما دامت هذه المجموعة الإرهابية لم تُطرد من أراضي العراق ولم يُحرر السكان من سيطرتها، فمن المهم للغاية كفالة إمكانية الوصول الكاملة وغير المقيدة إلى المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، واحترام ودعم الحقوق الإنسانية لأولئك المحاصرين في النزاع.

ووفقا للتقارير التي أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ٤ تموز/يوليه، فإنه منذ بدء عمليات مكافحة الإرهاب في الموصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وحتى الآن، تم تسجيل أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا بوصفهم قادمين من تلك المدينة وحدها، بما في ذلك ٧٠٩ ٠٠٠ شخص لا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم، بالإضافة إلى أكثر من ٣,٤ مليون شخص شُردوا داخليا منذ بداية النزاع. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/592)، توفي ٤٤٥ ٠٠٠ مدني في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه من هذا العام، ليصل بذلك العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن النزاع إلى قرابة ٨٢ ٠٠٠ شخص.

إننا نشعر بالقلق أيضا إزاء المعلومات الواردة في التقرير بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها تنظيم داعش مثل الدفن الجماعي للمدنيين وعمليات الاختطاف والاسترقاق الجنسي لآلاف النساء. وقد استخدم التنظيم أجهزة متفجرة مرتجلة ونفذ هجمات انتحارية في الميادين والأسواق وغيرها من المناطق المزدحمة للغاية، فضلا عن استخدام المدنيين الأبرياء كدروع بشرية. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بقوة جميع أعمال الإرهاب باعتبارها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن مكان أو زمان أو هوية من ارتكبها. ونحن ندين بشكل خاص الأعمال الإرهابية الجبانة التي تستخدم المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، كدروع بشرية.

ونؤكد من جديد أهمية ضمان محاربة هذه الممارسات بكل الوسائل الممكنة المتاحة لنا في إطار ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتنا بموجب القانون الدولي، وضرورة التحقيق مع المسؤولين عن هذه الأعمال ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة، نعتقد أنه بينما لا يزال جري تحرير المنطقة من سيطرة تنظيم داعش، ينبغي أن نركز على أنشطة إزالة الألغام وعلى إزالة جميع مخلفات الحرب من المتفجرات ليتسنى إعادة العدد الهائل من المشردين إلى منازلهم بأمان.

وتود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضا أن تشيد بتصميم وجهود الشعب العراقي للتوصل إلى حل سياسي يساعد على بدء بناء السلام وإشراك الشعب العراقي في إرساء سيادة بلده واستقلاله وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم الاتفاق على الجدول الزمني للانتخابات والآليات القانونية اللازمة لضمان تنظيمها بتوافق آراء جميع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين بما يحقق مصلحة السكان ككل.

ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحديد هوية المواطنين الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة وإعادة الممتلكات التي أُخذت أثناء النزاع. ونحيط

علما بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية في هذا الصدد، مثل النداء العام الذي بثته وسائط الإعلام الجماهيري في ١٥ أيار/مايو بدعوة جميع من لديهم معلومات عن المفقودين الكويتيين للإدلاء بشهادتهم وأعمال الحفر التي جرت في مواقع الدفن المحتملة في الخميسية والسماوة. ونأمل أن تحقق نتائج إيجابية. وأخيرا، نشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل لتحقيق نتائج ملموسة من خلال جهود المصالحة، ذات الأهمية الكبيرة جدا لعملية توطيد العلاقات بين العراق والكويت، والتي ناقشها المجلس في بيانه الصحفي الصادر في ١٤ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق): شكرا السيد الرئيس. اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة لجمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والإعراب عن الشكر لما تبذله من جهود في تنظيم أعماله. كما أخص بالشكر جمهورية بوليفيا على جهودها المبذولة من خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. ويطيب لي أيضا الترحيب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، وجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص في بغداد ونيويورك.

لقد أعلن رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي من قلب مدينة الموصل ثاني أكبر المدن في العراق بتاريخ ١٠ تموز/يوليه عام ٢٠١٧ عن تحقيق القوات العراقية البطلة انتصار تاريخي أنهى دولة الخرافة والتطرف في مدينة الموصل. فقد استعادت قواتنا الباسلة، وبتضحيات كبيرة وجسيمة، مدينة الموصل ومنارتها الحدباء التاريخية التي أقدم الإرهابيون على هدمها بعد اقتراب القوات العراقية منها. ولا يسعني اليوم إلا أن أبارك لقواتنا المسلحة وشعبنا الأبي المضحّي ولجميع شرفاء العالم المتحضر الذين ناصروا العراق ودعموا قواته البطلة في حربه ضد عصابات داعش الإرهابية هذا النصر العظيم. وفي الوقت الذي يثمّن فيه العراق الدور الكبير للتحالف الدولي في معركة تحرير الموصل من خلال توفيره الغطاء الجوري بالتعاون مع القوة الجوية العراقية، أود أن أتقدم بالشكر والعرفان لدول التحالف الدولي والدول الأخرى التي وقفت مع وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، وقدمت المساعدات العسكرية واللوجستية والاستشارية والإنسانية الفعالة لتحقيق النصر على عصابات داعش الإرهابية. لقد حرصت حكومة العراق على تحرير الإنسان قبل الأرض، لذا كان الحرص على سلامة المدنيين وحمايتهم. كما لا يخفى على مجلسكم الموقر الدور الكبير للمرجعية الدينية العليا في العراق من خلال فتوى الجهاد الكفائي التي أعطت زخما بشريا ومعنويا كبيرا لمقاتلة عصابات داعش الإرهابية والحفاظ على أرض العراق.

تعمل الجهات العراقية الرسمية المختلفة في المناطق المحررة من أجل عودة الحياة إليها وبدء تقديم الخدمات تمهيدا لعودة النازحين الذين بلغ عددهم ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نازح، واستئناف السكان لحياتهم الطبيعية. لذلك فإن العراق بأمسّ الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش في إعادة الاستقرار والإعمار وبناء البنى التحتية المدمرة وإزالة الألغام والمتفجرات التي زرعتها عصابات داعش الإرهابية في المدن التي استعادت القوات العراقية السيطرة عليها، وذلك استنادا إلى خطة شاملة للإعمار والحوكمة الداخلية وهي خطة تستلزم بالضرورة الدعم المالي والتقني والاستشاري من قبل الشركاء الدوليين.

كما يود العراق أن يشيد بالجهود الإنسانية التي تقوم بها دولة الكويت الشقيقة، ولا سيما مبادراتها الإغاثية الرامية لتخفيف معاناة النازحين العراقيين. ونقدّر عاليا ما قامت به الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي والدول المشاركة في التحالف الدولي من دعم كبير وتقديم المساعدات الإنسانية وإبداء الاستعداد لمساعدة العراق في دعم الاستقرار وإعادة البناء.

وأود التأكيد هنا، على الدور المحوري والحيوي الذين يمكن أن تقوم به البعثة استنادا إلى ولايتها المنوطة بها، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري في تذليل التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والعمرانية بما يصب في إعادة الأمن والاستقرار والخدمات الأساسية، وتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم وتوفير فرص العمل لهم ومشاركتهم في بناء وإعمار ما دمرته تلك العصابات المتطرفة.

إن العراق دولة اتحادية واحدة موحدة ومستقلة ذات سيادة كاملة تقوم على دستور ديمقراطي فيدرالي شاركت في اعتماده جميع مكونات الشعب العراقي عام ٢٠٠٥ من خلال استفتاء شعبي وشفاف وديمقراطي، وهو يقوم على الاحترام الكامل للحقوق والالتزامات المتساوية لجميع المكونات العراقية، وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية والتمثيل السياسي الفعلي للجميع في الرئاسات الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة على نحو يضمن للجميع ممارسة حقوقه الدستورية والقانونية الفعلية ومتابعة شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية، وهو ما تفتقر إليه أنظمة العديد من الدول المتنوعة عرقيا ودينيا.

كما يؤكد العراق مجددا على أهمية تنفيذ مضامين قرارات مجلسكم الموقر ٢١٧٠(٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وتعزيزا لسيادة القانون ومنعا لإفلات الإرهابيين من العقاب على جرائمهم المروعة في العراق، فإن العراق يدرس الخيارات المطروحة في الحملة العالمية لجلب داعش إلى العدالة، بما في ذلك مبادئ مشروع قرار يعمل عليه مع شركائه في مجال جمع الأدلة وحفظها عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الإرهابية في العراق، وبما يعزز سيادته ويحفظ اختصاصات قضائه ويرفع قدراته ذات الصلة.

ونعيد التأكيد مجددا على ضرورة مطالبة أعضاء مجلس الأمن لتركيا بسحب قواتها من الأراضي العراقية واحترام علاقات حسن الجوار ضمانا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتبذل الحكومة العراقية جهودا مستمرة في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة والدول المجاورة. ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية والكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وتركيا وإيران، فضلا عن علاقات التواصل المستمر مع الحكومة السورية.

وتعزيزا للعلاقات الأخوية مع المملكة العربية السعودية، فقد أقر مجلس الوزراء العراقي تأسيس المجلس التنسيقي العراقي – السعودي، والذي اتفق عليه البلدان الشقيقان للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى المستوى الاستراتيجي المطلوب وفتح آفاق جديدة من التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية والتجارية والاستثمارية والسياحية والثقافية، وتنشيط الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين، بالإضافة إلى مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب بأشكاله وصوره كافة وتجفيف منابع الإرهاب وتمويله والالتزام بالاتفاقيات والتعهدات الملزمة. وفي إطار سعي الحكومة العراقية إلى تعزيز المصالحة والتسوية الوطنية، تستضيف العاصمة بغداد حاليا الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر مكة – بغداد.

ويبقى العراق ملتزما قانونيا وأخلاقيا بالعثور على المفقودين الكويتيين والأرشيف الكويتي. وتواصل الوزارات العراقية المعنية بذل جهود حثيثة من أجل توثيق وتدقيق معلومات الشهود والقيام بزيارات ميدانية وعمليات حفر متعددة في المواقع المفترضة بهدف العثور على رفات المفقودين والأسرى الكويتيين.

ونود الترحيب بقيام مجلسكم بالاستجابة لرغبة حكومة جمهورية العراق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة، وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بالنص والمضمون.

وختاما، نقدم مجددا شكرنا على العمل والجهد الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، وفريقه في تقديم المشورة إلى الحكومة العراقية وعلى النشاطات التي تقوم بها البعثة من أجل الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية واستقراره وأن يكون خاليا من الإرهاب. ليعش العراق آمنا موحدا قويا مزدهرا باقتصاده ومستقرا بنظامه السياسي الديمقراطي، والمجد والخلود لكل الشهداء الأبرار الذين جادوا بأرواحهم في محاربة الإرهاب لصالح الإنسانية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.